

Distr.: General
14 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

البند ٩٧ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم
لكازاخستان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الأولى

أتشرف بأن أحيل طيه نص بيان أدلى به فخامة السيد نورسلطان أ. نازارباييف،
رئيس جمهورية كازاخستان، خلال الندوة الدولية "كازاخستان - تعزيز التعاون الدولي من
أجل السلام والأمن" المعقودة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في أوست -
كامينوغورسك، كازاخستان.

ونظرا لأن جمهورية كازاخستان هي البلد المضيف للندوة، فسأكون ممتنا لو تكرمتم
بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة في إطار
البند ٩٧ من جدول الأعمال المعنون "نزع السلاح العام الكامل".

(توقيع) يرزهان خ. كازيخانوف

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة الأولى

[الأصل: الروسية]

كلمة ألقاها رئيس جمهورية كازاخستان خلال الندوة الدولية: "كازاخستان: تعزيز التعاون الدولي من أجل السلام والأمن"

يسعدني أن أرحب بكم في هذا التجمع ذي الطابع التمثيلي جدا والذي ينعقد على أرض كازاخستان المضيفة. وجمهوريةنا، والمنطقة الشرقية التي نجتمع فيها حاليا، معنية بشكل مباشر بموضوع الندوة الدولية. وأعتبر انعقاد الندوة في هذا المكان بالذات اعترافا بأهمية دور كازاخستان في عملية عدم الانتشار وفي الكفاح من أجل تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية المستقرة.

وقد سبق أن أتاحت لكم اليوم فرصة لزيارة منشآت الصناعة النووية في أوست - كامينوغورسك. وفي مكان غير بعيد، بالقرب من سيمييلاتينسك، كان يشغل في وقت غير بعيد أحد أكبر مواقع التجارب النووية في العالم.

وخلال فترة وجود موقع التجارب التي دامت نصف قرن، أُجري ما يزيد عن ٤٥٠ تفجيرا نوويا وحراريا نوويا. ومن ثم فإن سكان كازاخستان يعرفون أكثر من أي كان النتائج الوخيمة للتجارب النووية. ولا يزال المتفرجون المكروهون على هذه الانفجارات، وكذلك أبناؤهم وأحفادهم يقاسون حتى اليوم.

وكانت هذه إحدى الصفحات المعقدة والمأساوية في تاريخ كازاخستان. وإلى جانب الإغلاق النهائي لموقع سيمييلاتينسك للتجارب النووية، اتخذت دولتنا أيضا قرارا بالتخلي عن حيازة هذا السلاح الفتاك.

وعلى إثر انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بقي على أراضي الجمهورية عدد كبير من الأسلحة النووية، من القاذفات الاستراتيجية المتعددة الرؤوس الحربية، التي كان يطلق عليها في الغرب الاسم المشؤوم "الشیطان"، والقاذفات بعيدة المدى وحمولاتها الذرية والنووية الحرارية. وكانت كل هذه القدرات الفتاكة تأتي في المكانة الرابعة من حيث القوة في العالم.

وكان يوجد آنذاك في كازاخستان ما مجموعه ١٤٨ صومعة لإطلاق القذائف التسيارية الأرضية العابرة للقارات. وكان يوجد في هذه الصوامع ١٠٤ قذائف تسيارية

عابرة للقارات، كل منها مجهز برأس حربي نووي. وكانت حمولة هذه القذائف ٦,٧ أطنان، وكان مداها يبلغ حوالي ١٢ ٠٠٠ كيلومتر تقريبا.

ومع ذلك، فإن كازاخستان اتخذ لأول مرة في تاريخ العالم قرارا بالتخلي طواعية عن كل هذه الترسانة المخيفة. وكان ذلك اختيارنا الواعي، أملاه علينا في المقام الأول خبرة شعب كازاخستان المباشرة بالنتائج الوخيمة لتجارب الأسلحة الذرية.

وكان قرار التخلي عن الترسانة النووية هو الدافع وراء استراتيجية كازاخستان المستقبلية في مجال الأمن العالمي.

وتلقينا الدعم من دول "النادي النووي": الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة، بموجب اتفاق وقعه رؤساء هذه الدول وحكوماتها.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدموا لنا في بودابست ضمانات الأمن والسلامة الإقليمية مقابل تخلينا عن الأسلحة النووية. وانضمت الصين وفرنسا إلى الاتفاق في وقت لاحق.

ويجوز القول على سبيل الاستعارة إن كازاخستان أصبحت منذ ذلك الحين شبه "مركز للسلام"، أي مكانا تخلي فيه الناس طواعية لأول مرة في التاريخ عن القوة المدمرة التي يملكونها. وتذكرون أنني كتبت قبل بضعة أشهر كتابا بهذا العنوان.

وبهذا القرار أكدنا على مستوى عملي رغبتنا في أن نعيش في سلام وصدقة وحسن حوار مع كل الدول والشعوب. وأرى أن من الممكن اعتبار ذلك مساهمة جديرة بالتبويه من كازاخستان المستقلة لتعزيز الاستقرار والأمن في العالم.

وفي الوقت نفسه، جلبت كازاخستان استثمارات هائلة إلى اقتصادها، واستطاعت أن تبدأ تخصيص جميع مواردها لتعزيز رفاه مواطنيها. وبلدنا من البلدان الرائدة في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في مرحلة ما بعد العصر السوفياتي. ومعدلات النمو، التي تراوحت بين ٩ و ١٠ في المائة هذه السنة، هي من أعلى المعدلات في العالم.

وتدعم كازاخستان اليوم باستمرار نزع السلاح والحملة ضد التشدد والإرهاب الدولي.

وفي الوقت الحاضر، صار استقرار الأمن العالمي من العناصر الرئيسية للاستقرار في العالم المعاصر.

ويجب أن تكون حالة تقدم العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإمكانية الوصول إلى المعلومات في جميع ميادين المعرفة تقريبا، والانخفاض الكبير في تكلفة التكنولوجيا الصناعية، مسخرة كلها لفائدة الإنسانية فقط. وللأسف، فإن التقدم تنشأ عنه إمكانيات جديدة ليس فقط للتنمية السلمية ولكن أيضا لإعاقة هذه التنمية. لذلك ينبغي تحسين نظام الأمن العالمي باستمرار لمواكبة النمو التقني.

والمراقبة الصارمة على الأسلحة، خاصة المواد والتكنولوجيات الخطيرة، عنصر رئيسي في عدم الانتشار وأساس لأي نظام أمني. وإن منع انتشار الأسلحة نفسها، وفرادى العناصر، على الصعيد العالمي وسيلة فعالة لاحتواء الإرهاب والتطلعات العدوانية.

وأكبر برنامج دولي لتنمية نظم عدم الانتشار هو البرنامج التعاوني للحد من الخطر، الذي كان يعرف خلال الفترة ١٩٩٣ و ١٩٩٥ ببرنامج نون - لوغار، اسمي السيناتورين الأمريكيين اللذين قدماه.

وكان الهدف الأولي لبرنامج نون - لوغار هو تخفيض الخطر الأمني المباشر على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه مع مرور الوقت أصبح استراتيجية للتعاون الدولي بين عدة بلدان أخرى تشارك في البرنامج.

وتشمل كل مرحلة جديدة من البرنامج مجالا أوسع من الأنشطة وأهدافا أكثر تعقيدا وعددا متزايدا من المشاركين. ويشهد تنفيذ البرنامج التعاوني للحد من الخطر في كازاخستان بوضوح على كل هذه الخصائص.

ونود الإشارة إلى أحداث تاريخية غير بعيدة: ففي عام ١٩٩٢، وبينما كانت كازاخستان تعيش ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة، أصبحت في أعقاب انهيار اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، رابع أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية في العالم.

وقد كان الميل شديدا للاحتفاظ بهذه الأسلحة. والواقع أن بعض البلدان "الصديقة" نصحتنا بذلك. وحتى داخل البلد، كانت هناك فئات من الأشخاص البارزين الذي كانوا يعتقدون أنه من الخطأ التخلي عن الأسلحة النووية.

غير أن هذه الصعوبات كلها لم تنجح في ثنينا عن اتخاذ قرارنا المبدئي بإعلان كازاخستان بلدا غير حائر للأسلحة النووية. وقد حدد هذا الخيار التاريخي استراتيجية كازاخستان مستقبلا في نطاق الأمن العالمي.

والحور الأساسي لسياستنا هو تطوير نظم منع الانتشار.

وهكذا، فقد توافقت أهداف كازاخستان والولايات المتحدة الأمريكية في مجال منع الانتشار والحد من خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل مع المراحل الأولى للبرنامج.

وأصبح حريف عام ٢٠٠٠ علامة بارزة على مسار تنفيذ البرنامج. فخلال تلك الفترة، اكتمل تنفيذ البرنامج الخمسي لتصفية الهيكل الأساسي للأسلحة النووية في موقع التجارب في سيميپالاتينسك.

وتم توقيع وثائق تعبر عن الاتجاه الجديد للنشاط المشترك، وهو منع انتشار المواد والتكنولوجيات البالغة الخطورة ذات الاستخدام المزدوج. وقد مكّن ذلك من بدء العمل في تأمين المواد النووية للمفاعل الكازاخستاني BN-350 ووقف تشغيله.

وكان ينبغي إيداع نحو ٢ ٩٠٠ كيلوغرام من الوقود النووي، بما في ذلك اليورانيوم العالي التخصيب، في ظروف تقصي كليا خطر استخدامها بصورة غير شرعية.

وفي عام ٢٠٠١، عرض السناتور سام نون ورئيس صندوق مبادرة الخطر النووي مساعدتهما لحكومة كازاخستان على حل هذه المسألة. وقامت أفرقة تقنية من كلا الجانبين بوضع مشروع يتعلق بالنقل الآمن للوقود المحمص حديثا بدرجة عالية في مفاعل BN-350 وإعادة معالجته لتحويله إلى مادة نووية من درجة متدنية.

وكان الهدف الأساسي للمشروع هو تعزيز الأمن العالمي من خلال الحد من خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل.

وألاحظ بارتياح أن المشروع دخل حاليا طور الإنجاز.

وتكفل صندوق مبادرة الخطر النووي بكافة مراحل المشروع، كما تولى رصد عملية التنفيذ وتحليلها بدقة.

ونجحت المؤسسات الكازاخستانية في تحقيق الهدف المنشود.

وأود أن أقول بإيجاز إن الوسيلة الرئيسية لمنع انتشار المواد النووية والكيميائية والجرثومية البالغة الخطورة كانت دائما ولا تزال تتمثل في نظام موثوق فيه للمساءلة عن تلك المواد ومراقبتها وحمايتها ماديا. وفي السنوات الأخيرة، قامت الولايات المتحدة بإصلاح كامل لنظامها الأمني وعرضت مساعدتها على بلدان رابطة الدول المستقلة من أجل تطوير نظمها الوطنية.

ويفترض في نظام أممي حديث أن يستبعد تماما احتمال الوصول غير المشروع إلى تلك المواد أو انتشارها أثناء حالات الطوارئ. وهذا هو بالتحديد الهدف الذي تسعى إلى

تحقيقه مشاريع الصندوق التي يجري تنفيذها في كازاخستان من أجل تعزيز الحماية المادية للمواد البالغة الخطورة ومنع انتشارها.

بيد أن الوسيلة الأضمن والأمنج من الناحية الاقتصادية لتلافي تهديد انتشار تلك المواد هي العمل، حيثما أمكن، على تحويلها إلى حالة تجعل استخدامها في المجال العسكري مستحيلاً. وتستخدم مفاعلات النيوترونات السريعة في المرافق الصناعية منذ ما يزيد على ٤٠ عاماً. وهذا يعني أن المشاكل التي أدت إلى ظهور هذا المشروع ستنشأ بصورة متزايدة ومتكررة.

إن المشروع الكازاخستاني والتجربة الناجحة المتمثلة في إعادة معالجة اليورانيوم العالي التخصيب لتحويله إلى يورانيوم من درجة متدنية قد يصبحا مثالا ناجحا وأساسا لتطوير مشاريع وبرامج مماثلة في مناطق وبلدان أخرى. وكازاخستان مستعدة لتعميم هذه التجربة واتخاذ تدابير فعالة من أجل تقديم جميع المساعدات الممكنة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

ونأمل أن يكون نموذجنا مفيداً لدول أخرى. ففي السنوات الأخيرة، شهدنا إخفاق الاتفاقات المعتمدة في إطار الأمم المتحدة بشأن الردع النووي ومنع الانتشار وعدم تطوير المواد النووية. وأصبحت جارتانا باكستان والهند دولتين حائزتين للأسلحة النووية. وهذا يعني أنه يتعين على العالم إيجاد حل مغاير تماماً للحل القائم حالياً. فبينما تؤكد القوى النووية على ضرورة عدم تطوير الأسلحة النووية من جانب بلدان أخرى والعمل على منع انتشارها، عليها هي نفسها، لا سيما الأكبر منها مثل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيرهما، أن تقدم مثالا يُحتذى به بخفض ترساناتها النووية.

ففي ظل الاتفاقات القائمة، تطورت الحالة بحيث أصبح يجوز لبعض البلدان حيازة الأسلحة وتحسينها في حين يُحظر على بلدان أخرى حيازة الأسلحة أو حتى تطويرها. هذا أمر جائر وغير متكافئ وغير نزيه. ففي إطار العولمة المتزايدة، وفي سياق الأمم المتحدة، أعتقد أنه ينبغي مراجعة هذا الاتفاق بحيث يجسد إجراءات عملية ومسؤولية جميع الدول، لا سيما منها الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل الحد من أسلحتها النووية وتدمير ترساناتها بصورة تدريجية.

إننا نعتقد أن الخطوات التي قمنا باتخاذها على مدى العقد الماضي باتت تشكل إسهاما كبيرا في صون الاستقرار والأمن في العالم. وتجدد جمهورية كازاخستان وشعب كازاخستان المتعدد الأعراق تأكيد خيارهما التاريخي للمركز غير النووي لدولة كازاخستان ويطالبان باقي البلدان بأن تحذو حذوهما.